E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECRI/2019/WG.3/Report
18 September 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع فريق الخبراء بشأن التمكين والشمول والمساواة كمسارات للسلام والتنمية المستدامة في المنطقة العربية
بيروت، 8 نيسان/أبريل 2019

موجز

نظّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، اجتماعاً إقليمياً لفريق الخبراء بشأن "التمكين والشمول والمساواة كمسارات للسلام والتنمية المستدامة في المنطقة العربية". وعُقِدَ الاجتماع في بيروت، في 8 نيسان/أبريل 2019، وحضره ممثلون من مراكز فكر وأوساط أكاديمية، وصانعو قرارات، وموظفون في منظومة الأمم المتحدة.

ونظر المشاركون في عدد من المعضلات التي تواجه البلدان المتضررة من النزاعات. فالممارسون وبناة السلام يصطدمون، في محاولتهم لمعالجة التداعيات الإنسانية للنزاعات، بعقود اجتماعية هشة، ومؤسسات حكومية منهكة، وخطاب طائفي، وانقسام وطني. وقد أتاح الاجتماع الفرصة للبحث في تفاصيل مبادئ الشمول والتمكين والمساواة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وبناء السلام، وفي دور السياسات التي تعزز الشمول والتمكين والمساواة في التخفيف من آثار النزاع، وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ورسم سبيل إلى السلام. وشكلت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الإطار العام للمداولات التي ركّزت على الهدف 16 الذي يسعى إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

واتفق المشاركون على أنّ التّقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بشكل متكامل من شأنه أن يحدّ "بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان"، وأن يعزز السلام ويحسّن سبل العيش. وأشار الخبراء، في توصياتهم، إلى أهمية التصدي في السياسات إلى دوّامة النزاع والتأخر الإنمائي في المنطقة العربية. وشددوا على ضرورة إعطاء الأولوية لمنع تجدد النزاعات وترسيخ السلام المستدام. فمن العناصر الرئيسية للمصالحة حلُ المعضلة الإثنية والطائفية وبناء مؤسسات على مستوى الدولة توفّر الأساس لبناء هوية وطنية. وتشمل التدابير الأساسية في هذا الاتجاه توفير منافع عامة تعظّم المساواة، وتعزيز قدرة الدولة من أجل السلطات المحلية والإقليمية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	7-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات	34-8	5
ثانياً- المناقشة	59-35	8
ثالثاً- تنظيم العمل.....	62-60	12
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	60	12
باء- الافتتاح	61	12
جيم- المشاركون	62	12
المرفق- قائمة المشاركين		13

مقدمـة

1- تواجه المنطقة العربية العديد من التحديات الإنمائية المرتبطة بالنزاعات والتحولات الجارية. وتدعو الحاجة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى تدخلات ترسم مسارات للسلام والتنمية المستدامة. ولا ينبغي أن تكتفي هذه التدخلات بمنع تجدد النزاعات، بل عليها أن تعالج أثر النزاعات على عشرات الملايين من الناس. فلا بد من أن تعزز سياسات بناء السلام الحوكمة والمؤسسات، وأن تحاول في الوقت نفسه إيقاف تدهور رأس المال البشري الناجم عن النزاع، لا بل أن تعكسه.

2- هائلةٌ التحدياتُ التي تواجه البلدان المتضررة من النزاعات. ففي سعي العاملين على بناء السلام إلى معالجة التداعيات الإنسانية للنزاعات، يصطدمون بعقود اجتماعية وهنة، ومؤسسات حكومية منهكة، وخطابٍ طائفي، وانقسامٍ وطني. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين يعتمدون على شكلٍ أو آخر من المساعدات الإنسانية 59 مليون، وعدد النازحين قسراً 29 مليون. وفي عام 2017، كان حوالي 18.4 مليون طفل في سن الدراسة بحاجة إلى المساعدة لمواصلة تعليمهم في البلدان السبعة الواقعة في أزمات. وتسجّل البلدان العربية التي تعاني من أزمات مجاميع نقاط منخفضة في دليل التنمية البشرية، ولا سيما اليمن الذي لا يزال في المرتبة الأخيرة مسجلاً منذ عام 2000 أدنى مجموع في دليل التنمية البشرية (الشكل 1).

الشكل 1- دليل التنمية البشرية، 2008-2017

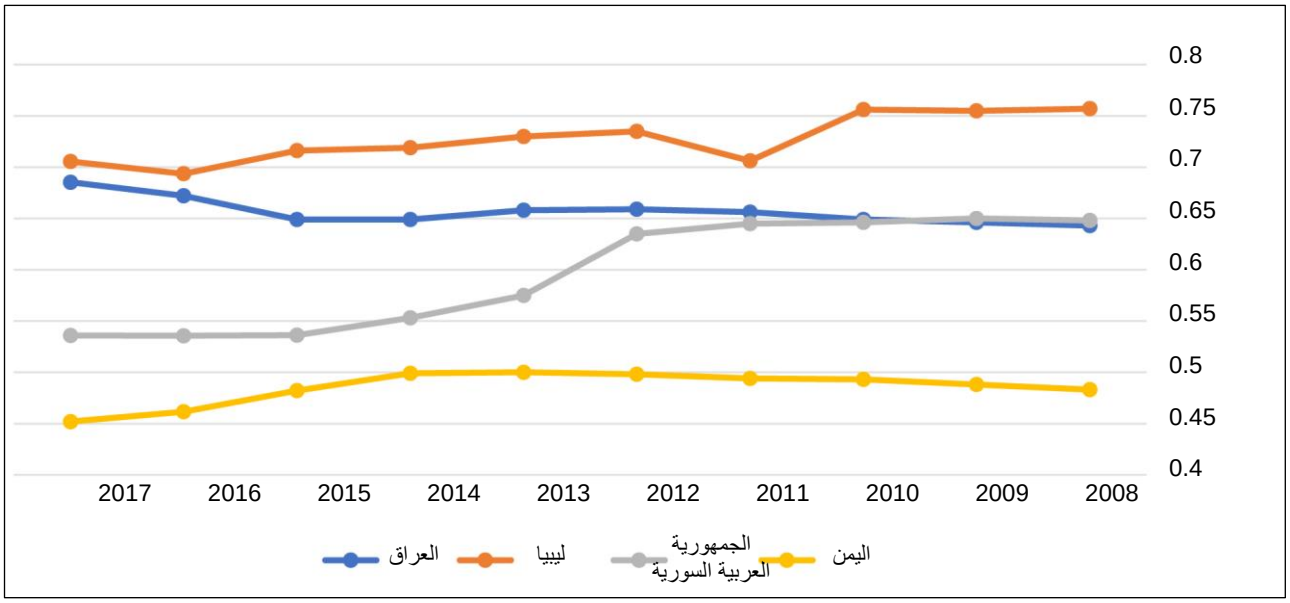

المصدر: بالاستناد إلى دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ملاحظة: دليل التنمية البشرية هو دليلٌ مركّبٌ يقيس متوسط الانجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية :الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق.

3- وشهدت البلدان المتضررة من النزاعات في المنطقة العربية تراجعاً في قدرة مؤسساتها على عكس الآثار السلبية للنزاعات، أو إدارة الأصول الوطنية، أو تسوية القضايا المتنازع عليها. ووفقاً لمؤشرات الحوكمة العالمية، تسجّل هذه البلدان أداءً دون المتوسط الإقليمي في أبعاد الحوكمة الستة، وهي إبداء الرأي والمساءلة العامة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وجودة الأنظمة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. لذلك، ليس من المفاجئ أن تَرِدَ خمسة بلدان عربية بين البلدان الإحدى عشرة الأُولى في مؤشر الدول الهشة.

الشكل 2- مؤشرات الحوكمة في العالم حسب المنطقة، 2017

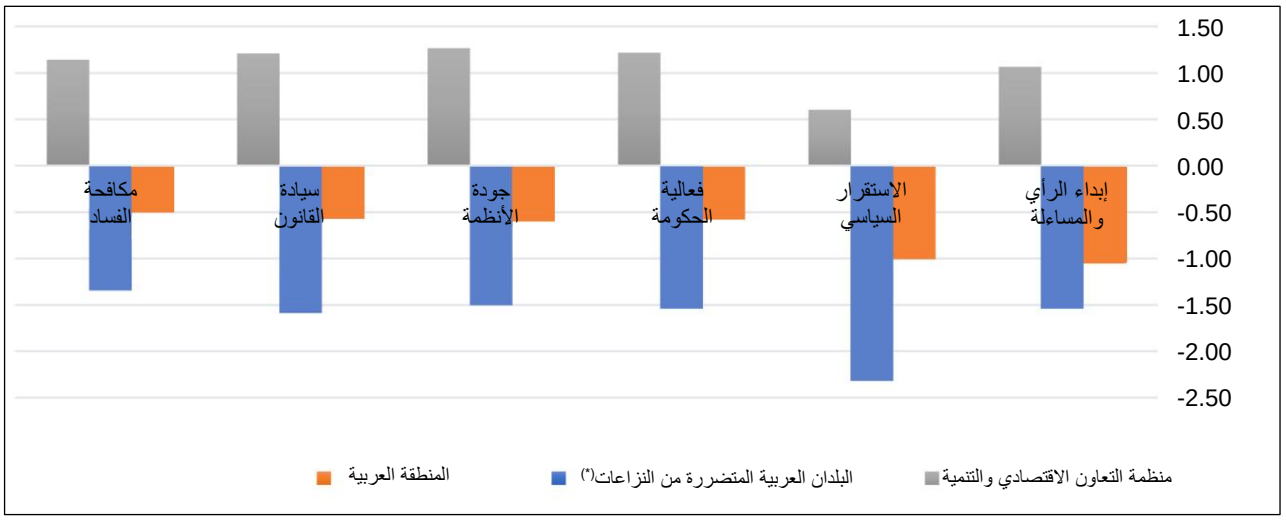

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من مؤشر الحوكمة العالمي لعام 2018، البنك الدولي.

ملاحظة: تتراوح التقديرات بين حوالي -2.5 (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

(*) الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، وليبيا، واليمن.

4- وتوفر خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ومقاصدها البالغ عددها 169 إطاراً شاملاً للانتقال إلى السلام وعَكْسِ اتجاهات تراجع التنمية الناجمة عن النزاعات، من خلال تعزيز القدرة على إدارة الخلاف السياسي، والموارد الوطنية، واستراتيجيات التنمية المستدامة. وتسعى أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ومقاصدها إلى تعزيز السلام العالمي عن طريق إعمال حقوق الإنسان للجميع، وتمكين الجميع من خلال مؤسسات شاملة وقوية. وللهدف 16 أهمية خاصة بالنسبة إلى المنطقة العربية، فهو يرمي إلى "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". ويؤدي التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف إلى بناء السلام وتحسين سبل معيشة الملايين الذين يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات.

5- وفي هذا السياق، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، اجتماعاً إقليمياً لفريق الخبراء بعنوان "التمكين والشمول والمساواة كمسارات للسلام والتنمية المستدامة في المنطقة العربية"، عقد في بيروت، في 8 نيسان/أبريل 2019.

6- وتطرّق الاجتماع بشكل مفصّل لمبادئ الشمول والتمكين والمساواة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وبناء السلام في سياقات النزاع. وركّز على طرق تفعيل هذه المبادئ، ودورها في التخفيف من آثار النزاع وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود ورسم سبيل إلى السلام. واستعرض الدروس المستفادة عالمياً وإقليمياً، حيث نجحت عمليات التمكين والشمول والمساواة في دعم الانتقال إلى السلام، مروراً بتعزيز المجتمعات الشاملة للجميع.

7- وأتاح الاجتماع منبراً لتعزيز الشبكات الأكاديمية وتوطيد الروابط بين التدخلات البحثية والإنمائية التي تهدف إلى ضمان السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولاً- التوصيات

8- في إطار وضع سياسات لتفكيك دوّامة النزاع والتأخر الإنمائي في المنطقة العربية، ينبغي أن تُعطى الأولوية لتجنب تجدد النزاع، ولتوطيد السلام باعتباره يحقق توازناً مستداماً. ومن العناصر الرئيسية في عمليات المصالحة حلُ المعضلة الإثنية والطائفية وبناء مؤسسات على مستوى الدولة تشكّل الأساس لبناء هوية وطنية. وتشمل التدابير الهامة في هذا الاتجاه توفير منافع عامة تزيد من المساواة، وزيادة قدرات السلطات المحلية والإقليمية.

9- وشدد المشاركون على أهمية البعد السياسي. فنموذج الأقلية والأغلبية سائدٌ على نطاق واسع وله بنية سياسية. وتدعو الحاجة إلى التحوّل عن التعصب الأيديولوجي، وإلى النظر في العوامل الجيوسياسية ونماذج التنمية التي أدت إلى الحالة الراهنة في المنطقة العربية.

10- فإلحاق الأذى بالناس على أساس إثني وطائفي يمهد الطريق أمام وقوع نزاعات في المستقبل. وينبغي معالجة هذا الوضع باستخدام آليات مصالحة فعالة، تقوم على المساواة والشمول والتمكين، وعلى توفير الخدمات الأساسية (الرعاية الصحية، والمياه، والصرف الصحي، والتعليم، والأمن) للجميع من دون تحيّز لفئة على حساب أخرى.

11- وينبغي تحقيق الشمول (في المستوطنات) على المستوى الجيوسياسي عن طريق الآليات القائمة، الإقليمية والمتعددة الأطراف، التي تحتاج إلى التعزيز.

12- وعند وضع استراتيجيات لضمان الانتقال السلس إلى عقد اجتماعي جديد، ينبغي التركيز على ما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات تضمن انتقال السلطة بسلاسة بين النخب والسكان المهمشين للحد من الانقسام الاجتماعي إلى أقصى درجة وتعزيز التماسك؛

(ب) بناء القدرات المؤسسية على معالجة المظالم (القضائية والهيكلية والقانونية والدستورية)؛

(ج) تنفيذ الإصلاحات الدستورية في الحكومة والقطاع العام لإنشاء هياكل مؤسسية أكثر شمولاً، وزيادة مشاركة الفئات المهمشة في صنع القرار؛

(د) توطيد الروابط بين الفئات المجتمعية والقطاعات والجهات الفاعلة الأخرى على الصعيدين المحلي والإقليمي؛

(هـ) ضمان التوازن بين مشاركة الجهات المعنية المتعددة وتحقيق التجانس والتنسيق بين القطاعات على المستوى الأفقي.

13- وتمكين الناس هو من مقوّمات المجتمعات القادرة على الصمود، يساهم في تجنب نشوء النزاعات. ويتطلب التمكين تنمية شاملة ومنصفة ومستدامة. وينبغي معالجة أوجه عدم المساواة والإقصاء على الصعيدين الهيكلي والمؤسسي، كما ينبغي دعم المؤسسات في تطبيق نهج وقائي وتشاركي ومراع للمخاطر في الاستراتيجيات الإنمائية. وعلى مستوى المجتمع المحلي، يُقصد بالإشراك الهادف للمواطنين تمكّينهم من العمل كمواطنين كفؤ ونشطين، وتنمية شعورهم بالأهلية وبالانتماء إلى هوية جماعية، وتمكينهم من تحديد الموارد وحشدها، ومشاركتهم القرارات وديناميات السلطة الاجتماعية والسياسية.

14- ولا بد من تطبيق نهج للنظم على المصالحة المجتمعية، يربط بين النظم الكلية والجزئية في المجتمع، ويركّز على مستويات متعددة في العلاقات بين المواطنين والمجتمعات المحلية والدولة (بين الأشخاص، وبين المجموعات، وبين المجتمعات المحلية، وضمن الحكومة المركزية). وعلى المستويين الفردي والطائفي، يتضمّن ذلك استخدام أساليب تعزز التعاطف، والتسامح، والتعاون بين الأطراف المتنازعة لإعادة بناء الروابط الاجتماعية الأساسية داخل المجتمع المحلي، وتشجيع قبول المقاتلين والجناة السابقين، وتحسين العلاقات بين المجموعات المتحاربة سابقاً، وبناء شعور بالانتماء إلى المجتمع. أما على مستوى الحكومة المركزية، فيجب إقامة روابط فعالة بين المجتمعات المحلية والحكومة المحلية والوطنية عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات تعزز الهياكل الشاملة للجميع، والعدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي.

15- ويمكن تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المحلي في صنع القرار عن طريق تطوير مهارات التيسير والنقاش والتداول لتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها ومرونتها لقيادة عملية إدارة التغيير.

16- ومن الضروري توجيه الممارسات الثقافية نحو بناء السلام والمصالحة المجتمعية لتعزيز إعادة تنظيم الهويات والذاكرات الجماعية بطرق تعزز الوحدة والسلام. وينبغي أن تقود المجتمعات المحلية عملية وضع استراتيجيات بناء السلام وأن تُرَسَّخ هذه الاستراتيجيات في الثقافات المحلية لتعزيز الشعور بالملكية وضمان الاستدامة والشرعية.

17- وأفضل طريقة لشق سبيل إلى السلام هي إعادة تصميم المناهج الدراسية بما يراعي تعليم السلام والتعليم المتكامل، ولا سيما في سياقات الانقسام الديني أو الإثني أو الثقافي الشديد في بلد أو مجتمع محلي ما. ولا بد في هذه السياقات من وضع استراتيجيات لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة التعليم وعمليات صنع القرار، ولا سيما في القرارات المتعلقة بالمناهج الدراسية ذات الصلة وفي رصد تنفيذ برامج التعليم. وقد يؤدي وضع الهياكل المناسبة دوراً في تعزيز المجتمع المدني والترابط الاجتماعي، وفي التواصل مع واضعي السياسات ومع المؤسسات الحكومية.

18- وبدلاً من تعزيز المركزية التي تيسّر القيام بأنشطة ريعية وتسهّل على الحكومة المركزية فرض قيود على الميزانيات الميسّرة للإدارات الإقليمية والمحلية، ينبغي تعزيز اللامركزية المالية التي تتيح للحكومات دون الوطنية زيادة دخلها والقدرة على التنافس على الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن تشكّل اللامركزية المالية استراتيجية إصلاح فعالة إذا ما اعتمدتها حكومة مركزية قوية.

19- وتدعو الحاجة إلى توفير مزيد من الدعم لضمان الحفاظ على سلاسل الإمداد الريفية ورفع مستواها.

20- ولا بد، في إطار دعم اللامركزية، من وضع استراتيجيات لتعزيز تمثيل الفئات المهمشة والمستضعفة. ومن الضروري النظر في مسألتي إبداء الرأي والسلطة لتعزيز تصورات الثقة والشرعية، من خلال إنشاء آليات تيسّر للمجتمعات المحلية نقل شواغلها إلى الوزارات.

21- ولا بد أيضاً من الحد من العنف ولا سيما عن طريق السعي إلى تحقيق التكامل الحضري، وإدارة الأماكن المشتركة (الأراضي والموارد الطبيعية)، والتخطيط المكاني، والتوزيع المنصف للموارد. ومدينةُ ميديلين في كولومبيا خير مثال على الإدماج الفعال. فقد كان لإدماج مناطق حضرية كانت في السابق أحياء فقيرة متضررة من تجارة المخدرات دورٌ حاسمٌ في تحويل هذه المدينة. واتخذت المدينة الكولومبية تدابير متنوعة لتحقيق الإدماج الاجتماعي والإنصاف، على غرار إشراك المواطنين في التخطيط الحضري، وإنشاء بنى تحتية تربط الأحياء

الفقيرة بالأماكن الثقافية والعامة، وإطلاق مبادرة الخفارة المجتمعية، والاستثمار في المدارس والصحة، وإعادة تأهيل المباني والمواقع الصناعية، وتوفير فرص عمل للسكان المحليين.

22- ومن أكثر الأدوات فعالية لجهة الطلب التي تخفف من الحواجز التي تعيق الدخول إلى سوق العمل تعزيز برامج التدريب والمشورة المهَنِيَّين، والاستعانة بعلم النفس والاقتصاد السلوكي للمساعدة في إعادة بناء الثقة. وفي هذا الصدد، يشكل إنشاء صندوق استثمار وطني، يخصَّص لتمويل التدريب المهني ومؤسسات التعليم العالي المعنية ببناء المهارات، مبادرةً أساسية في مجال السياسة العامة لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة. ومن شأن هذا الصندوق الرامي إلى تحقيق المساواة أن يسهّل إدماج المرأة والفئات المجتمعية المحرومة في سوق العمل، وأن يحد في الوقت نفسه من العوامل السياسية الخارجية السلبية التي قد تنطوي عليها عملية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وصحيح أنّ تمكين الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، على غرار النساء والشباب، مهمٌّ للغاية، إلا أنّ إشراك الرجال في برامج كهذه مهم كذلك (كما أظهرت تجربة مدرسة الأزواج في أفريقيا جنوب الصحراء) نظراً إلى أنهم من العوامل الرئيسية في نظرية التغيير.

23- ولا بد من الاستثمار في الحماية الاجتماعية. فرغم ما يُبذَلُ من جهود في المنطقة العربية لتوفير التأمين الصحي الإلزامي لجميع الموظفين، تبقى بعض الفئات المعرضة للمخاطر من دون تغطية، على غرار العمال في الزراعة وفي القطاعات غير النظامية الذين قد يكونون في أمس الحاجة إلى هذه الخدمات، والذين يتقاضون رواتب منخفضة. ولا يزال التأمين الصحي يستثني الفئات المعرضة للمخاطر، ما يعزز أوجه عدم المساواة الاجتماعية. وترتكز خطط التأمين على الشراكات مع شركات التأمين الخاصة. ويعني ذلك أنّ إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة تختلف حسب الأقساط المدفوعة، ما يعزز أوجه عدم المساواة الاجتماعية.

24- وينبغي تحقيق التوازن بين إدارة الأزمات القصيرة الأجل والاستثمار الطويل الأجل في تحقيق الشمول، وذلك عن طريق وضع مبادرات تترابط فيها العناصر السياسية والاقتصادية، فتوفّر دعماً أساسياً في مجال التغذية، والمياه، والحماية الاجتماعية، والخدمات الحضرية. وأدت الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في اليمن منذ عام 2015 إلى وضع نهج للترابط بين التنمية الإنسانية والسلام، وساعدت على التوصل إلى فهم مشترك للمخاطر والاحتياجات والفجوات والفرص.

25- وتعزيز الإدماج ضروري جداً لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع وضمان عدم تجدد العنف. ففي العراق، على سبيل المثال، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حزيران/يونيو 2015، صندوق تمويل الاستقرار الفوري لمساعدة الحكومة على تحقيق الاستقرار في المدن والمحافظات المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك عن طريق توظيف السكان المحليين في إعادة تأهيل مرافق المياه والكهرباء والخدمات.

26- وتتطلب تسوية النزاعات في المنطقة العربية توفر هويةً وطنية تسمو على الهويات الإثنية والطائفية، وإنشاء مؤسسات حكومية مركزية تعزز هذه الهوية.

27- وفي البلدان المتقدمة، تُعالَج قضية الانتماء الإثني بضمان حقوق الأفراد وتمكينهم من الطعن في قضايا التمييز الفردية. ومن السُبُل التي تساهم في الحد من مخاطر التمرد تحديد حصص للمجموعات على مختلف انتماءاتها في الوظائف العامة أو المدارس الرسمية الثنائية اللغة. وتُعَدّ سويسرا خير مثال على بلد تغلب فيه من حيث العدد إحدى الإثنيات على الأخريات (75 في المائة من السكان من الألمان، مع أقليات فرنسية وإيطالية). فقد هيّأت سويسرا بيئة شاملة للأقليات من الفرنسيين والإيطاليين، فخصصت حصصاً لها، ووفّرت لها التعليم بلغات متعددة، وطبقت اللامركزية السياسية والإدارية لضمان حقوق كل مواطن. وينص القانون السويسري على تخصيص نسبة محددة من الوظائف لكل مجموعة إثنية وفقاً لحجمها.

28- وتشكل استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي الجزء الأساسي من تدابير المساواة القائمة على العدالة. وينبغي تحديد المفاضلات المناسبة لكل مجتمع خارج من النزاع في المنطقة لوضع نظام حوكمة قائم على المشاركة وتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل.

29- ويندرج إنشاء طبقة من رجال الأعمال المنفتحين، الذين لا يعتمدون بشكل طفيليٍ على الصناعات والخدمات التابعة لحكم القلة في الشرق الأوسط، ضمن العناصر الأساسية في عملية توطيد السلام.

30- ولا بد من خفض الإعانات التراجعية والمكلفة، التي غالباً ما يسيء أصحاب الامتيازات استخدامها، وتحسين بيئة الأعمال التجارية وتشجيع الاستثمارات والابتكارات، ولا سيما في القطاع الخاص.

31- وتبيّن أدبيات التنمية أن اختيار الموظفين الحكوميين الرفيعي المستوى على أساس الجدارة وعن طريق المنافسة المعيارية هو عامل من عوامل النمو الثابتة في الصين. وقد يقلّ عدم المساواة في المنطقة العربية إذا ما ارتكز التنافس بين الموظفين الحكوميين على أساس إنجازاتهم، على غرار زيادة الدخل الإقليمي في منطقة ما، أو مكافحة عدم المساواة بين الإثنيات، أو الأديان، أو الجنسين. ومن شأن استحداث آلية مساءلة قائمة على المساواة أن يحدّ من العوامل التي تشجع الفساد ويتيح زيادة عدد النساء في الوكالات الإدارية المركزية ودون الوطنية. وإدراج المساواة الإقليمية ضمن معايير الترقية الإدارية مع استيفاء شروط المنافسة المعيارية يمكن أن يساهم في تغيير خريطة عدم المساواة في المنطقة العربية.

32- ويساهم إصلاح الأنظمة في تعزيز إمكانية إيجاد فرص العمل عن طريق توظيف المواطنين، ولا سيما الشبان والشابات، بناءً على مؤهلاتهم وليس علاقاتهم الاجتماعية. ويعزز ذلك عمل القطاع العام وفعاليته، كما يعزز شرعية الدولة، فيزيد رضا المواطنين عن أدائها.

33- وينبغي النظر في إمكانيات استخدام الإنترنت والحوكمة الإلكترونية (للوصول إلى المعلومات، والحوار الشامل، وعمليات صنع القرار القائمة على المشاركة) لتعزيز المساءلة والشفافية والمشاركة. وتساعد زيادة الشفافية على استعادة الثقة في المؤسسات السياسية واستعادة ثقة المواطنين في الدولة، وثقة المستثمرين في السوق. فالثقة تفضي إلى المزيد من الإصلاحات، ما يؤدي، في نهاية المطاف، إلى تعزيز السلام والأمن والازدهار.

34- وتعتمد الأرض الفلسطينية المحتلة اعتماداً كلياً على الاقتصاد الإسرائيلي والتمويل الخارجي، ولا يمكنها إنشاء قطاعات خاصة بها. وبالتالي، ينبغي أن يبذل المجتمع الفلسطيني المزيد من الجهود لإنشاء اقتصاد موازٍ. وينبغي أيضاً أن يطلق مشاريع مختلفة في قطاعات متعددة، مع ضمان استدامة هذه المشاريع على المدى الطويل. ويجب أن يكون الاقتصاد الموازي بمثابة اقتصادٍ انتقالي لضمان استدامة إنتاجيته.

ثانياً- المناقشة

35- بحث المشاركون في الأضرار الناجمة عن النزاعات وعدم الاستقرار في المنطقة العربية. وتشهد المنطقة العربية، منذ عام 2011، حالةً من عدم الاستقرار السياسي ونزاعات متواصلة تتفاوت بين اضطرابات اجتماعية في عدد من البلدان العربية، وحروب ضروس في الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، واليمن. وخلال الشطر الأكبر من العقد الماضي، تأثرت عمليات صنع القرار في العديد من البلدان العربية بالنزاعات وآثارها المتنامية، وبالاحتلال الطويل الأمد للأراضي الفلسطينية وهضبة الجولان السورية. وكان لهذه النزاعات آثار مدمرة على المسارات الإنمائية الوطنية، وأخرى غير مباشرة. وتأثَّر نصف البلدان العربية تقريباً بشكل مباشر بالنزاعات، أو عدم الاستقرار أو الأزمات، والنصف الآخر بشكل غير مباشر بالتداعيات الاقتصادية لتدفقات اللاجئين، وباشتداد خطر النزاعات الإقليمية، وبالانقسام الاجتماعي.

36- ولا تزال هذه التحديات تشكل عبئاً ثقيلاً على المنطقة العربية التي تراكمت عليها التحديات الإنمائية العسيرة خلال العقود القليلة الماضية، على غرار النمو المحدود والسيّء التوزيع، والإقصاء وعدم الانصاف على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، والتغير الكبير في المناخ، والتحديات البيئية، وإجهاد الموارد المائية، وانعدام الأمن الغذائي، والاقتصاد الذي أرهقته أوجه قصور هيكلية ملحوظة، أدت إلى البطالة، ولا سيما لدى الشباب، وإلى الفقر والتهميش. وسجلّ أداء المنطقة العربية ضعيفٌ لناحية إبداء الرأي والمساءلة، ما يشكل عائقاً أمام التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

37- وتناول المجتمعون بالتفصيل ثلاثة عناصر أساسية للسبيل إلى السلام: التمكين والشمول والمساواة. ويمكن الاستفادة من هذه المفاهيم الثلاثة على مستويات مختلفة. أولاً، يمكن أن تشكل هذه المفاهيم في حد ذاتها أهدافاً قيّمة. فالمجتمعات إذا ما أصبحت أكثر شمولاً وأكثر تمكيناً وأكثر مساواةً، ارتفعت فيها مستويات الإنصاف والعدل والاحترام لكرامة جميع الأفراد والمجتمعات المحلية. ثانياً، يمكن أن تُستخدم هذه المفاهيم باعتبارها وسيلة لبلوغ أهداف قيّمة أخرى. فالسياسات التي تعزز التمكين والشمول والمساواة تفضي إلى السلام، أو تعزز التماسك الاجتماعي، أو تعزز النمو الاقتصادي وتجعله أكثر إنصافاً. ويمكن تصميم السياسات بشكل يسمح بتنفيذها بطرق تؤدي إلى مزيد من التمكين، والشمول، والمساواة. وركّزت معظم المناقشات على دور التمكين والشمول والمساواة في تحقيق أهداف قيمة أخرى، منها السلام والتنمية. ثالثاً، يمكن استخدام هذه المفاهيم على مستوى القيم المدنية والثقافات. ففي المنطقة العربية، تحظى القيم المدنية بأهمية خاصة لأنها بمثابة ظروف تمكينية – لا بل ظروف ضرورية – للحوكمة الرشيدة والتنمية الشاملة والمستدامة.

38- وتم تحديد خمسة مسارات رئيسية في المنطقة العربية: الحرب الأهلية، وحكم الأقلية الإثنية والطائفية، والدولة البوليسية، والاحتلال، والتحولات. ويؤثر كل من هذه المسارات في النتائج الإنمائية، بما فيها التمكين والشمول والمساواة. وتنطوي أربعة من المسارات الخمسة على تحديات تعيق تحقيق التمكين والشمول والمساواة. فللحروب الأهلية تداعيات جسيمة. وتجدر الإشارة إلى أنّ نصف حالات الوفيات المسجلة في عام 2017 في العالم والناجمة عن المعارك حدثت في المنطقة العربية. وتتوفر في المنطقة جميع العناصر التي تجعل الحروب أطول مدة وأكثر دمويةً وتصعّب الوصول إلى تسويات عن طريق التفاوض. ومن أسباب إطالة مدة النزاعات فيها تدخل قوى أجنبية، ووجود عدد كبير من الفصائل، وعدم تمكّن أي طرف من انتزاع سلاح الآخر. وبيّن المشاركون أن الأسباب الجذرية للنزاعات والعوامل المحركة لها وما ينجم عنها من آثار فورية وطويلة الأجل ستتسبب بالمزيد من النزاعات. وكلّما طالت النزاعات، ضعُفَت العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتألف منها المبادئ الثلاثة. وأجمع المشاركون على أن آثار النزاعات لا تقتصر على الخسائر البشرية، أو البنى التحتية المدمرة أو النزوح القسري الجماعي. وإذا ما توقفت النزاعات في هذه اللحظة، ستمتد فترة التعافي من انهيار المنظمات الاقتصادية وشبكات الأعمال التجارية ومؤسسات الدولة، ومن تدهور المجتمع، ولا سيما رأس المال البشري، على أجيال وأجيال.

39- وناقش المشاركون وضع اليمن باعتباره مثالاً على تدهور رأس المال البشري، ولا سيما في التحصيل التعليمي. ففي عام 2006، تجاوزت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية في اليمن 90 في المائة، ولم يكن الفرق بين نسب التحاق الفتيان والفتيات في المرحلة الابتدائية يُذكر. أما في عام 2013، فكانت أنماط الالتحاق بالمدارس مقلقة. فقد تأخر الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و8 سنوات في الالتحاق بالمدرسة مقارنة بعام 2006. وتراجعت نسبة التحاق الفتيات تراجعاً ملحوظاً. ولا ريب في أن تحليل بيانات المسوح الجديدة سيكشف عن أنماط أسوأ، نظراً إلى الأحداث التي تعاقبت بعد شهر آذار/مارس 2015. ولجميع الأغراض العملية، توقف تراكم رأس المال البشري بالنسبة للفوج الكبير من الأطفال الذين تسربوا من المدارس. وسيقع حوالي 70 في المائة من السكان في براثن الفقر المدقع بسبب النزاع. وكان اليمن ليكافح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى لو لم ينشب فيه نزاع، ولولا النزاع لكان اقترب أكثر من تحقيقها.

40- وهذه هي الحال في معظم البلدان المتضررة من النزاعات في المنطقة العربية. وعندما يصبح الأطفال في سن الرشد والدخول إلى سوق العمل، لن يحالف الحظ سوى قلّة منهم في العثور على وظائف، رغم انخفاض أجرها. وسيعاني معظمهم لأجيال من ظروف معيشية رديئة. وبالنتيجة، ستبدأ البلدان المتضررة من النزاعات عملَها الإنمائي من عتبة دون المستوى الأمثل من التمكين والشمول والمساواة بأشواط، في البعد الاجتماعي والاقتصادي على الأقل – أي أن وضعها الإنمائي سيكون دون ما كان عليه قبل النزاع.

41- وناقش المشاركون فرضيةً أولية عن تأثير النزاعات، مفادها أنّ البلدان المتضررة من النزاعات تخسر المكاسب الإنمائية بسرعة. وتشير تقديرات إلى أنّ الجمهورية العربية السورية، على سبيل المثال، خسرت، في كل شهر من النزاع، سنةً من التنمية. إلا أن هذا الحساب لم ينطبق على مرحلة ما بعد النزاع التي تم فيها تفعيل خطط التعويض. والجدير ذكره أن بعض البلدان في مرحلة ما بعد النزاع تعود إلى مسارها الإنمائي بسرعة أكبر من المتوقع.

42- وأشار المشاركون إلى أن المنطقة العربية تفتقر إلى الاستثمارات الطويلة الأجل. وكلما طالت النزاعات، استغرقت العودة إلى مسار إنمائي سليم وقتاً أطول.

43- وينبغي معالجة قضية الحوكمة في المنطقة العربية، أي تحديد المسؤول عن توفير المنافع العامة.

44- ونظر المشاركون في التمكين والشمول والمساواة باعتبارها قيماً مدنية واسعة الانتشار والممارسة في المنطقة العربية. وفي السنوات الأخيرة، لاحظ العديد من المراقبين أنّ النزاعات العنيفة تضر بهذه القيم، فتحدث انقساماً في الرأي العام، وتفاقم الانقسام الطائفي، وتضيّق فرص المصالحة الدائمة وبناء السلام. وركزت المناقشات على نوع السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها أن ترمم النسيج الاجتماعي المتضرر.

45- ويجدر الفهم أن النزاعات تنشب ضمن مجموعات جغرافية. فبعض الأقاليم والمحافظات على الصعيد الوطني أكثر عرضة للنزاعات من غيره. وبالنتيجة، ينبغي توقّع تفاوتات دون وطنية ملحوظة في النتائج الإنمائية في البلدان المتضررة من النزاعات. وأجمع الحضور على أنّ المبادئ الثلاثة، أي التمكين، والإدماج، والمساواة، سريعة التأثر بتغيُّر أنماط النزاع، وذلك من حيث الأثر والتنفيذ أو المساعدة الإنمائية ذات الصلة.

46- وناقش المشاركون عدة مؤشرات اجتماعية واقتصادية وأثرها على الشمول، وعلى إمكانية نشوب نزاعات أو تجددها. وتشمل هذه المؤشرات الثقة، وعدم المساواة بين الجنسين، والانقسام الديني والإثني. وقارنوا من خلالها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ببلدان أخرى. وسلطوا الضوء على أن مستوى الثقة بين الأشخاص في العالم العربي هو الأدنى في العالم. وشملت المداولات شواغل أخرى تحول دون تحقيق الشمول في المنطقة، منها الانقسامات الإثنية والدينية، وتدني مشاركة المرأة في العمل، وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، والإقصاء المكاني. واتفق المشاركون على أن انعدام الشمول في المنطقة هو من القضايا الأساسية التي تؤثر على الثقة بين الأشخاص.

47- وناقشوا مفهوم "التمكين"، بوصفه مركباً متعدد المستويات، الشخصية، والاجتماعية، والتفاعلية. والتمكين هو التيقّن بأن لدى الشخص المعرفة والقدرة على إحداث تغيير. وتقوم علاقات قوة بين المواطنين والدولة، وكذلك بين المجتمعات المحلية. وفيما يتعلق بالتمكين السياسي، ترتبط القدرة على اتخاذ خيارات وإحداث تغيير بمفهومي المساواة والمشاركة الهادفة (تحتاج الفئات التي استُبعدت من المشاركة، وعمليات صنع القرار، والتعليم، والعمالة، وغيرها، إلى التمكين). ورأى المشاركون أن العلاقة الواضحة بين انعدام التمكين والنزاعات العنيفة تحتّم تمكين جميع طبقات المجتمع. ويواجه التمكين عقبات متنوعة، منها زيادة خطر العنف في البلدان والمناطق التي اختبرت تحولاً بطيئاً للغاية في هيكلها الاقتصادي. ويمكن أن يؤدي البطء في تحول الهيكل الاقتصادي إلى إحباط الشباب المتعلمين الذين يعانون من فترات طويلة من البطالة.

48- وحدد المشاركون "الخوف" باعتباره عاملاً رئيسياً يؤثر على التمكين. وأمِل الكثيرون أن يشكّل الربيع العربي المزعوم مدخلاً إلى التغيير، وأن تنجم عنه مجتمعات أكثر مساواة. لكنّه حلّ من دون "معرفة الخطوة التالية" للاحتجاجات الجماهيرية.

49- واتفق المشاركون على أن عدم المساواة يزيد احتمال وقوع النزاع. وينطوي عدم المساواة على عدد من الشواغل، منها إمكانية الحصول على الموارد والفرص، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين والإثنيات. وتسجل المنطقة أدنى النتائج على الصعيد العالمي في مجال المساواة بين الجنسين.

50- وأشاروا إلى أنّ عدم المساواة هو دافع لتغيير النظام، وأنّ الشرق الأوسط يعتبر "المنطقة الأكثر عدم مساواة" في العالم. وتطال أوجه عدم المساواة في المنطقة أبعاداً سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة، كما تطال الأفراد، كالنساء مثلاً.

51- وأدت التغيرات الأخيرة في النظام الإقليمي إلى تفريع مجموعة من المبادرات من محتواها. وكانت الخطابات أو التحوّلات تتخذ أشكالاً مختلفة، بما فيها العنف. ولا تزال التحديات التي تواجهها المنطقة قائمة، ولا تنفك تزداد سوءاً بالمقارنة مع عام 2011. والبلدان العربية تواجه كماً من التحديات الإضافية، على غرار تغيّر المناخ أو الحوكمة. واتفق المشاركون على أن التكنولوجيا تسهّل إدماج شرائح مجتمعية أوسع، لكنهم أشاروا في الوقت نفسه إلى ضرورة تعزيز التواصل المُنْتِج. وبينوا الحاجة إلى تحديد قواعد اللعبة لإيجاد حلول جماعية ورسم طريق المستقبل.

52- وتساءل عدد من المشاركين عن وجود رؤية واضحة للتغيير وعما إذا كان هذا التغيير سيحدث على الفور. وتساءلوا أيضاً عما إذا كان الجيل القادم قادراً على إحداث تغيير، وعن نوع التغيير الذي يدور في ذهنه، وعما إذا كان يشمل تعزيز الحوكمة.

53- وأشار المشاركون إلى أن أهداف التنمية المستدامة توفر إطاراً عاماً أو مبادئ توجيهية للتحركات المجتمعية والإصلاح الحكومي. وينبغي لمجتمع المعرفة أن يشارك بدرجة عالية في هذه الأعمال.

54- ورأى المشاركون أن السبب وراء عدم تحقيق التنمية المستدامة هو غياب الحرية والسيادة، ووجود حواجز هيكلية بفعل الاحتلال. فالشمول والمساواة يسيران بالتوازي مع السلام والتنمية. وتجدر الإشارة إلى أن القيم العالمية متنازع عليها في المنطقة العربية، لذا تدعو الحاجة إلى وضعها في سياقها.

55- وفي الوقت الحاضر، من الممكن أن تتنافس بعض منظمات المجتمع المدني فيما بينها للحصول على المال، ما يمكن أن يعيق التنمية.

56- ومن نتائج الاحتلال "الاستعماري الاستيطاني" في دولة فلسطين، نشوء هيكليةٌ تتحكم بالأراضي والموارد والشعب، ليس عن طريق احتلال الأراضي فحسب، بل أيضاً عن طريق إدامة التأخر الإنمائي الناجم عن مجموعة اتفاقات تعزز التجزئة القانونية والاقتصادية والسياسية. ويضمن ذلك الاستحواذَ على الاقتصاد الفلسطيني وضمّه إلى اقتصاد نيوليبرالي عالمي من خلال الخصخصة، ما يؤدي إلى الفقر الهيكلي والبطالة. وفي هذا السياق، تم تهميش الكثير من السكان المنتجين.

57- وشدد الخبراء على الدور المحتمل للجيش الوطني في توحيد جميع الأقليات في كتلة واحدة، وعلى ما يمكن أن ينطوي عليه هذا الدور من عوائق باعتباره نهجاً لتحقيق الشمول.

58- وأعاد المشاركون النظر في أزمة الهوية في المنطقة العربية، وشرحوا أساسها التاريخي والآفاق المحتملة لبناء هوية أكثر تجذراً في القيم المدنية المشتركة.

59- وأكدوا على أن الهوية دينامية بطبيعتها، وأنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تزخر بالهويات دون الوطنية. واقترح الخبراء بعض نقاط التدخل الرئيسية لإحداث تغيير عن طريق القادة المحليين والميسّرين. لكنّ المنطقة تفتقر إلى بعض العناصر، على غرار الآليات المدعومة سياسياً لتفادي نشوب النزاع، والوعي المجتمعي الذاتي بأسباب النزاع وتداعياته، وهي لا تزال تعاني من قضايا رئيسية، بما في ذلك الهجرة القسرية، والوصول إلى السلطة والخدمات والموارد والأمن. وبحث المشاركون أيضاً في توزيع السلطة بين النخب الوطنية والمحلية، نظراً إلى النجاح المحدود في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. ومن الجوانب الرئيسية لعدم التجانس الوطني عدم المساواة بين الريف والحضر في الجهود الإنمائية، الذي يزيد الضغط على الهياكل الأساسية الحضرية المتداعية بفعل التنقل بين الأرياف والمدن. وفي الحالة الليبية مثال على تحديات النزاع الدينامي وتعطيل التمكين والمصالحة بسبب المحاكم الضعيفة والهويات القبلية القوية.

ثالثاً- تنظيم العمل

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

60- عُقِدَ اجتماع فريق الخبراء بعنوان "التمكين والشمول والمساواة كمسارات للسلام والتنمية المستدامة في المنطقة العربية"، في بيروت، في 8 نيسان/أبريل 2019.

باء- الافتتاح

61- ألقى كلمات الافتتاح السيد طارق العلمي، مدير شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا؛ والسيد يوس دولاهاي، قائد فريق ركيزة بناء الحكم والسلام في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد طارق متري، مدير معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت. فرحبوا بالمشاركين وعرضوا أهداف الاجتماع. وأشار السيد العلمي إلى أن ولاية الإسكوا تتضمّن قياس آثار النزاعات، وتحديد أسبابها الجذرية، والدعوة إلى الإصلاح ووضع سياسات عامة يمكن أن تعتمدها الدول الأعضاء لعكس مسار الاتجاهات الإقليمية أو التخفيف من حدتها. وأضاف أن الإسكوا وشركاءها نظموا هذا الاجتماع للبحث في سبل السلام والتنمية المستدامة في البلدان العربية. وقد اقتبست الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "سبل السلام" من منشور مشترك صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة والبنك الدولي، يقدم صورة شاملة لمصادر السلام والتنمية المستدامة، ويوفر بعض الدروس العالمية لواضعي السياسات والجهات المعنية ذات الصلة. ورأت الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فائدة في الاستناد إلى الإطار العالمي للمنشور وتطبيقه في المنطقة العربية وتكييف نتائجه والدروس المستفادة منه مع سياق المنطقة وما تواجه من نزاعات وأزمات.

جيم- المشاركون

62- حضر الاجتماعَ مشاركون من الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر، وموظفون من منظومة الأمم المتحدة يعملون في سياقات الأزمات أو التحوّلات.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

السيد طارق متري
مدير، معهد عصام فارس للشؤون السياسة العامة والدولية
الجامعة الأميركية في بيروت
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: tmitri@aub.edu.lb

السيد ناصر ياسين
مدير الأبحاث، معهد عصام فارس للشؤون السياسة العامة والدولية
الجامعة الأميركية في بيروت
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: ny05@aub.edu.lb

السيد رامي خوري
زميل أقدم في السياسة العامة
معهد عصام فارس للشؤون السياسة العامة والدولية
الجامعة الأميركية في بيروت
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: rk62@aub.edu.lb

السيدة ندى العجيزي
مديرة قسم التنمية المستدامة والتعاون الدولي
في جامعة الدول العربية
القاهرة، مصر
البريد الإلكتروني: nagizy@las.int

السيد وليد العريان
أستاذ علوم التربة في جامعة القاهرة
كبير مستشاري قسم التنمية المستدامة والتعاون الدولي
في جامعة الدول العربية
القاهرة، مصر
البريد الإلكتروني: wadiderian@gmail.com

السيد محمد عبد المقصود
باحث قانوني في قسم التنمية المستدامة والتعاون الدولي
في جامعة الدول العربية
القاهرة، مصر
البريد الإلكتروني: mohamed.maksoud@las.int

السيد يوس دولاهاي
قائد فريق، ركيزة بناء الحكم والسلام، المكتب الإقليمي
للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمان،
المملكة الهاشمية
البريد الإلكتروني: jos.de.la.haye@undp.org

السيدة مالين هيرويغ
منع الصراع وبناء السلام
مستشار برنامج للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
عمان، المملكة الهاشمية
البريد الإلكتروني: malin.herwig@undp.org

السيد روحي أفغاني
مدير برامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
نحو المصالحة الوطنية في ليبيا
طرابلس، ليبيا
البريد الإلكتروني: rawhi.afaghani@undp.org

السيد عمر العسولي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج سواسية
القدس، دولة فلسطين
البريد الإلكتروني: omar.al-assouli@undp.org

السيد عبدو سيف
مستشار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
اليمن
البريد الإلكتروني: abdo.seif@undp.org

السيدة رشا فحص
مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: rasha.fahs@undp.org

السيد غيث فريز
مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية،
المكتب العنقودي لمصر والسودان، ممثل اليونسكو
في مصر
القاهرة، مصر
البريد الإلكتروني: g.fariz@unesco.org

السيد شارلز هولمكويست
المدير القطري المؤقت – لبنان
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – لبنان
البريد الإلكتروني: cholmquist@sfcg.org

السيد خوسي كايي
مستشار في جامعة أكسفورد
البريد الإلكتروني: josie.kaye@politics.ox.ac.uk

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

السيد جوناثان مويور
أستاذ مساعد، مدير
مركز فريدريك إس باردي للمستقبل الدولي، كلية جوزيف كوربل للدراسات الدولية، جامعة دنفر
البريد الإلكتروني: Jonathan.Moyer@du.edu

السيد ايلي ابوعون
مدير برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
معهد الولايات المتحدة للسلام
البريد الإلكتروني: eabouaoun@usip.org

السيدة فيوليتا غارسيا
موظف تطوير وتقييم البرنامج
معهد الولايات المتحدة للسلام
البريد الإلكتروني: vgarcia@usip.org

السيد هلال الحبسي
مسؤول الدراسات الاجتماعية والأبحاث
في المجلس الاستشاري في عمان
البريد الإلكتروني: habsi2004@hotmail.com

السيد مسلم حسن
مدير إدارة شؤون اللجنة الاقتصادية والمالية
في الجمعية الاستشارية في عمان
البريد الإلكتروني: massan2050@gmail.com

السيد نيكولا سانبانيس
أستاذ العلوم السياسية الرئاسي المتميز؛ مدير برنامج "بن" حول الهوية والصراع، قسم العلوم السياسية، جامعة بنسلفانيا
البريد الإلكتروني: sambanis@sas.upenn.edu

السيدة ايلين كتاب
مديرة معهد دراسات المرأة
جامعة بيرزيت
البريد الإلكتروني: ekuttab@birzeit.edu

السيد ايلدريدج ادولفو
كبير المستشارين، الحوار والوساطة في FBA، أكاديمية فولك برنادوت في ستوكهولم
البريد الإلكتروني: Eldridge.Adolfo@fba.se

السيد بشير الريس
خبير في القطاع الخاص والتجارة
عضو في سلطة النقد الفلسطينية
البريد الإلكتروني: bashir@rayes.biz

السيد عبد العزيز الحلاج
مدير مبادرة المساحة المشتركة
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: abdulaziz.hallaj@gmail.com

السيدة منى الزغبي
أخصائي فردي للمشاريع المشتركة بين القطاعات عبر العلوم الاجتماعية والإنسانية
البريد الإلكتروني: monazoghbi@gmail.com

السيدة فيرا شيودي
أستاذ مشارك في الاقتصاد
جامعة السوربون
البريد الإلكتروني: vera.chiodi@sciencespo.fr

السيد تيوخاريس غريغورياديس
أستاذ مساعد في الاقتصاد ودراسات أوروبا الشرقية، جامعة فراي في برلين
البريد الإلكتروني: theocharis.grigoriadis@fu-berlin.de

السيد طارق العلمي
رئيس شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: alamit@un.org

السيد كرم كرم
مستشار إقليمي
شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
البريد الإلكتروني: karamk@un.org

السيد يوسف شعيتاني
رئيس قسم النزاع والاحتلال والتنمية
شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
البريد الإلكتروني: chaitani@un.org

السيدة لبنى اسماعيل
شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: ismail51@un.org

السيدة أنجيلا تيميرمان
شعبة القضايا الناشئة والنزاعات
بيروت، لبنان
البريد الإلكتروني: angela.lonqueutimmermans@un.org